

أبعاد التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003

Dimensions of Democratic Transition in Iraq after 2003

م. رشا ظافر محي الدين عبد الرضا^(*)

Abstract:

It is well known that the process of democratization in Iraq faces a number of problems and problems due to the modernity of experience, the nature of political change or the transitional moment, as well as the authoritarian legacy of Iraqi politics as a result of social, economic and cultural interactions. With a different perspective that places politics, order and the State in the context of social action with its various dimensions.

Democracy expresses its existence through the state of the system and the constitution, the state of diversity between institutions and the functions it performs in society. It also reflects the culture and civilization of the people of Iraq. One of the determinants of the prosperity of democratic institutions is the intellectual and cultural content of a democratic society, Without a culture of political pluralism, respect for privacy, competition and ensuring the application of the constitution in the separation of religion and politics, Iraq's political and economic system will not flourish. The theoretical perceptions of some Iraqi politicians may well illustrate this equation, but such an understanding can not be meaningful or credible without Concrete steps on the ground.

The process of democratic transition can not be explained by one factor or only one. It is usually the result of several interrelated factors, some of which are intrinsic and secondary, some internal and external, some of which are related to the structural structural

^(*)كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين.

factors (economic, social, cultural, historical and religious) that constitute the transition environment, Relates to political actors in terms of their identities, choices and strategies.

المقدمة:

من المعلوم، ان عملية التحول الديمقراطي في العراق تواجه جملة من الاشكاليات والمعوقات بحكم حداثة التجربة وطبيعة التغيير السياسي أو اللحظة الانتقالية، فضلا عن الموروث الاستبدادي في السياسة العراقية بوصفها حصيلة للتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الامر الذي يستلزم تفكيك هذه العقد، واعادة قراءة عملية التحول الديمقراطي بمنظور مختلف يضع السياسة والنظام والدولة في سياق الفعل الاجتماعي بابعاده المختلفة.

تعبّر الديمقراطية عن وجودها عبر دولة النظام والدستور، دولة التنوع بين المؤسسات والوظائف التي تؤديها في المجتمع، وهي أيضا تعكس ثقافة وحضارة شعب العراق، وإن أحد محددات ازدهار المؤسسات الديمقراطية هو المضمون الفكري والثقافي للمجتمع الديمقراطي، فبدون وجود ثقافة التعددية السياسية واحترام الخصوصية والتنافس وضمان تطبيق الدستور في فصل الدين عن السياسة، لن يزدهر النظام السياسي والاقتصادي في العراق، وقد تؤثر التصورات النظرية لبعض الساسة العراقيين فهماً جيداً لهذه المعادلة، لكن مثل هذا الفهم لا يمكن أن يكون ذا معنى أو مصداقية بدون خطوات ملموسة على الأرض.

كما ان عملية الانتقال الديمقراطي لا يمكن تفسيرها بعامل أو بسبب واحد فقط، فعادة ما يكون ذلك نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة بعضها جوهري والآخر ثانوي، بعضها داخلي والآخر خارجي، بعضها يتعلق بالعوامل البنوية الموضوعية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية) التي تشكل بيئة الانتقال، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختياراتهم وإستراتيجياتهم.

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي - مراحل التحول الديمقراطي

لاشك ان عملية بناء الديمقراطية في ظروف انتقالية معقدة هي عملية مشبّطه ولكنها ضرورية. كما ان شكل النظام السياسي المؤسّساتي والقانوني يمكن ان يلعب دورا اساسيا في استمرارية وتقدم النظم الديمقراطية بصورة اكيدة، وذلك من خلال توفير آلية مناسبة لإدارة الصراع في حدود التعايش السلمي ومن خلال تشجيع الاتفاق حول مجموعة من المبادئ الرئيسية.

المطلب الاول: مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي:

اولا: مفهوم الديمقراطية

تُعَد الديمقراطية شكلاً من أشكال الحكم، حيث يُشارك في رسم ملامح هذا الشكل جميع الأفراد في المجتمع المؤهلين بدون استثناء، ويتم ذلك عن طريق انتخاب ممثلين عنهم، وذلك من أجل تطوير القوانين أو اقتراحها أو القيام باستحداثها، ولذلك فإن الديمقراطية تشمل جميع الأوضاع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تمكّن الفرد من الممارسة المتساوية والحرّة لتقرير مصير سياسي¹.

حيث ان مفهوم الديمقراطية لا يمكن حصرها بتعريف محدد، حيث يرى البعض بان مفهومها يشبه قليلا تفسير اي نص ديني، كما ان هناك عدة مفاهيم متنوعة للديمقراطية، ومنها المعنى المعجمي الذي يعرفها ببساطة باعتبارها (حكم الشعب)، وخصوصا شكلا او نموذجا من الحكومة الذي تكون فيه السيطرة في يد اغلبية الشعب وبدون اعتبار للثروة وفي بعض الاحيان على نحو مطلق في يد القسم الاعظم من الشعب، حيث ان الديمقراطيات التمثيلية الحديثة تشمل جماعات من الافراد اكبر بكثير من تلك القديمة².

كما ان الديمقراطية هي في الاصل كلمة يونانية مركبة وتعني الشعب او السلطة او الحكم، وتعود جذورها الى الفلاسفة الاغريق خصوصا افلاطون وارسطو.

ومن المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية وكما عرفها ابراهام لنكولن هي: حكم الشعب من قبل الشعب ولاجل الشعب. حيث يعد هذا المفهوم هو الاكثر شيوعا بين المفاهيم الاخرى للديمقراطية كنظام للحكم ويعني بأن الحكم يكون ديمقراطيا عندما يكون المحكومون هم الحكام او عندما يشترك اكبر عدد من المحكومين في ممارسة السلطة.³

حيث ان عبارة (بواسطة الشعب) تشير إلى اشتراك المواطنين في صنع السياسة و ممارسة الرقابة على ممثليهم أو نوابهم و تعني عبارة من اجل الشعب أن الحكومة في خدمة الشعب ليس مجرد رعايا لهذه الحكومة. و ذهب لورد برايس إلى أن الديمقراطية شكل من أشكال الحكم تكون فيه السلطة الحاكمة في الدول ممثلة قانونيا في أعضاء الجماعة ككل، وليس في طبقة أو طبقات معينة. وعرفها جون سنيورات قبله بأنها شكل من أشكال الحكم يمارس فيه الشعب كله أو القسم الأكبر منه سلطة الحكم من خلال نواب ينتخبونه بأنفسهم بصورة دورية. وعرفها سيلبي بأنها الحكم الذي يشارك فيه كل فرد من أفراد المجتمع.

وكذلك هي نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامته الشخصية الانسانية ويقوم على اساس مشاركة اعضاء الجماعة في تولي شؤونها، حيث تتخذ هذه المشاركة اوضاعا مختلفة وقد تكون الديمقراطية سياسية **Political Democracy** ويكون الشعب فيها مصدر السلطة وتقرر الحقوق لجميع المواطنين على اساس من الحرية والمساواة من دون تمييز بين الافراد بسبب الاصل، الجنس، الدين او اللغة، ويستخدم اصطلاح الادارة الديمقراطية للدلالة على القيادة الجماعية التي تتسم بالمشورة والمشاركة مع المرؤوسين في عملية اتخاذ القرارات.

يمكن القول بان تعريف الديمقراطية يقتضي تعريف نظامها السياسي بانه نموذج منسجم وثابت من العلاقات التي تشمل القوة والحكم والسلطة وبشكل مرضي ومعقول. ويدعى هذا النموذج بعلاقات التأثير اي العلاقات بين الفاعلين البشر سواء كانوا افرادا او جماعات او مؤسسات او دول، ولان التأثير الشرعي هو السلطة فأن الديمقراطية هي

أكثر الانظمة حاجة لها، لان الديمقراطية على المدى الطويل لن تكون مفروضة ضد ارادة الناس.

كما ان الديمقراطية تقوم أساساً على مبدأ سيادة الأمة، بمعنى أن الشعب يشكل في مجموعه كياناً معنوياً مستقلاً عن الأفراد، يمارس السلطات بنفسه، أو عن طريق ممثليه، فيحدد من يمثل السلطة، ومن له الحق في ممارستها. والسيادة والتي تعد أساس المبدأ الديمقراطي هي سلطة عليا آمرة أصيلة، لا نظير لها، ولها مظهران:⁴

- المظهر الخارجي: يتناول سيادة الدولة في تنظيم علاقتها بالدول الأخرى، دون توجيه أو تأثير من أحد.
- المظهر الداخلي: يتناول تنظيم الدولة للأمور الداخلية فيها بأوامر وقرارات ملزمة للأفراد في الدولة.

والسيادة تتميز بأنها واحدة لا تقبل التجزئة، أو التصرف فيها، فلا توجد في الدولة إلا سلطة عليا آمرة واحدة، لها إدارة واحدة، لا تتجزأ، ولا يجوز التصرف فيها كلياً أو جزئياً، بمعنى أن الأمة صاحبة السيادة ليس لها أن تتصرف بها فتتنازل عنها كلياً أو جزئياً، وعليه فمن حقها دوماً باعتبارها صاحبة السيادة تعديل أو تغيير شكل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي داخل الدولة، ولا تسقط هذه السيادة ولا تكتسب بالتقادم.

ثانياً: مفهوم التحول الديمقراطي:

يُعد مفهوم (التحول الديمقراطي) من أكثر المفاهيم شيوعاً في الوقت الراهن سواء على المستوى الأكاديمي أو السياسي، وهو يشير إلى عملية الانتقال أو التحول من نمط أو صيغة حكم غير ديمقراطي - مدني أو عسكري - إلى نمط أو صيغة حكم ديمقراطي. كما ان مفهوم (التحول الديمقراطي) يشير في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي. ومن المعروف أن هناك عدة أشكال أو أنماط لنظم الحكم غير

الديمقراطية، فهي يمكن أن تكون شمولية أو تسلطية مغلقة، مدنية أو عسكرية، حكم فرد أو حكم اقلية... إلخ.

كما أن هناك حالات ومستويات متعددة للنظام الديمقراطي الذي يتم الانتقال إليه. فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية، ويمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قريباً منه. كما أن الانتقال إلى النظام الديمقراطي يمكن أن يتم من أعلى، أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحي فيها، أو من أسفل بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع، أو من خلال المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة لها، أو من خلال تدخل عسكري خارجي، وكل ذلك يؤكد على مدى التعدد والتنوع في تجارب وخبرات الانتقال الديمقراطي.⁵

وقد جرت عملية التحول الديمقراطي منذ انطلاق ما يُعرف بـ(الموجة الثالثة) التي شهدتها العالم منذ سبعينيات القرن العشرين، جرت من خلال أساليب وطرق عديدة. تؤكد أدبيات التحول الديمقراطي على أن فرص التحول تكون أسهل واحتمالات نجاحها أكبر في حالات الدول الأكثر تجانساً، خاصة التي لا تعاني من انقسامات مجتمعية حادة، حيث تكون قادرة على احتكار حق ممارسة الاستخدام المشروع للقوة، وبالتالي فرض سيطرتها على إقليمها، فضلاً عن قدرة أجهزتها ومؤسساتها على تنفيذ السياسات العامة وتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين بدرجة مقبولة من الفاعلية والكفاءة.

ولكن في عديد من الحالات وخاصة في أعقاب الحروب الأهلية والصراعات الداخلية الحادة تصبح عملية التحول الديمقراطي أكثر صعوبة وأكثر تعقيداً، حيث أن التحرك على طريق تأسيس نظام ديمقراطي يتطلب في هذه الحالة تحقيق مصالح وطنية شاملة وحقيقية تشكل أرضية للسلم الأهلي والانتقال الديمقراطي، وإعادة بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها على أسس جديدة، بل وإعادة تأسيس مفهوم الدولة وشرعيتها في الوعي لجميع مختلف الفئات والتكوينات الاجتماعية التي تعيش على أراضيها، بحيث تستقطب تدريجياً الولاء الأسمى لمواطنيها.

كما تبرز الحاجة إلى بلورة صيغ وأطر ومؤسسات دستورية وقانونية وسياسية ملائمة تحقق أسس ومبادئ تقاسم السلطة والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان من ناحية، وتضمن حسن إدارة التعددية المجتمعية من ناحية ثانية، وتوفر أطراً ملائمة لتطور المجتمع المدني وتحقيق استقلاليته من ناحية ثالثة.

كما أن تقليص التأثيرات السلبية للانتماءات الأولية/ العمودية (العرقية والدينية والطائفية والقبلية) على عملية التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية إنما يتطلب التحرك بفاعلية على طريق بناء ثقافة للعيش المشترك تستند إلى تكريس أسس ومبادئ المواطنة، وسيادة القانون، والعدالة الاجتماعية، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني العابرة للأديان والطوائف والأعراق والمناطق، فضلاً عن وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة. وبالإضافة لذلك، ومن أجل تعزيز عملية التحول الديمقراطي في مرحلة ما بعد الحروب والصراعات الداخلية، فإنه تبرز حاجة ملحة إلى نزع أسلحة القوى والمليشيات التي ارتبطت بفترة المواجهة والحرب، ووضع حد لمظاهر التسلح في المجتمع.⁶

ونظراً لأن الدول في مرحلة ما بعد الحروب والصراعات تكون منهكة اقتصادياً واجتماعياً، فإن دور المجتمع الدولي مهم في تقديم الدعم لهذه الدول على النحو الذي يمكنها من خلق ظروف اقتصادية واجتماعية مواتية للتحول الديمقراطي. ويتوقف هذا الأمر في جانب هام منه على مهارة النخب السياسية التي تتولى إدارة المرحلة الانتقالية ومدى قدرتها على بناء توافق وطني يشمل مختلف القوى السياسية والتكوينات الاجتماعية بحيث يكون ركيزة للتحول الديمقراطي، فضلاً عن مدى قدرتها على صياغة الأطر الدستورية والقانونية، وهندسة المؤسسات السياسية خلال المرحلة الانتقالية على النحو الذي يعزز من شرعيتها وقدرتها على الاستمرار.

كما أن عملية التحول الديمقراطي لها شروطها وأسسها وأشكالها بالعلاقة مع البيئة الاجتماعية، وتتطلب التعامل معها في إطار حزمة متكاملة باتجاه الإصلاحات الجذرية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية/ الدينية، وذلك وفق أسس ثورية مستمرة بعيدة الأمد تقوم على معالجة الغيبية لصالح العلنية ورفض المطلقية مقابل

القبول بنسبية الحياة المادية الدنيوية وتجاوز الأحادية نحو التعددية ونبذ العنف في إطار التعامل السلمي.⁷

ولكن يبقى الشرط الأول والأساس في عملية التحول الديمقراطي في العراق هو إنهاء الاحتلال لصالح تأكيد استقلال القرار الوطني هو الهدف الأهم.

المطلب الثاني: مراحل التحول الديمقراطي في العراق

لا شك ان عملية التحول الديمقراطي تمر بمراحل عدة، ويمكن حصرها بالاتي:

اولاً: العمل على إنهاء النظام السلطوي:

وهي المرحلة التي تبدأ منذ أن يلوح في الأفق مؤشرات تآكل النظام التسلطي مثل الصراع داخل هذا النظام ، وانقسام نخبته السياسية بين إصلاحيين ومحافظين، ونمو درجة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني بحيث تكون أكثر استقلالاً وقوة مما يؤدي إلى حدوث أزمة سياسية بالنظام السياسي التسلطي يقوده إلى التحول الديمقراطي. ألا انه ينبغي الإشارة إلى إن انهيار النظام التسلطي قد لا يتبعه بالضرورة تأسيس نظام ديمقراطي، إذ قد ينجم عن هذا الانهيار شكل آخر من أشكال النظام التسلطي فنتيجة للالتفاف على التجربة الديمقراطية إذ لم يحصل تغيير جذري في السلطة، ولم يسفر التحول الديمقراطي عن وصول القوى الشعبية الواسعة إلى السلطة السياسية، وإنما ضل يدور في الإطار الشكلي المظهري الاستعراضي مثل تأسيس أحزاب سياسية متعددة صورية لا ترى طريقها إلى السلطة، وحملات انتخابية جوفاء، ولبيرالية صحفية غير مجدية، ومناقشات عقيمة داخل المجلس النيابي، وهكذا بقيت العمليات الانتخابية شكلية، ولم تركز مبدأ (التداول السلمي على السلطة).⁸

ان الانظمة الاستبدادية تتميز بخمس عناصر رئيسية هي:⁹

1. احتكار النشاط السياسي ليقصر على حزب واحد.
2. تحرك ذلك الحزب بفعل ايدولوجية تغدو الحقيقة الرسمية للدولة.
3. تمنح الدولة نفسها احتكار وسائل القوة والاقناع.

4. معظم النشاطات الاقتصادية والمهنية مندمجة بالدولة وخاضعة للحقيقة الرسمية.

5. الخطيئة الاقتصادية والمهنية تغدو خطيئة ايديولوجية، وعليه فينبغي ان تعاقب يارهاب ايديولوجي وبوليسي في أن معلاً.

أن المؤشر الحقيقي لانهايار الأنظمة الاستبدادية التسلطية يكمن في عجز هذه الأنظمة عن التجاوب مع الجماهير وغياب تام للغة الحوار واستخدام كبير للقمع لأي توجه تحرري، بالإضافة إلى غياب حرية الفكر والتعبير عن الرأي وغياب الأحزاب السياسية الحقيقية التي تؤمن بالتعددية السياسية الحقيقية وليست الصورية ووجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقية تفعل القناة بين الحاكم والمحكوم.¹⁰

ثانيا: الانتقال الى النظام الديمقراطي:

تشير عملية الانتقال الى النظام الديمقراطي من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة -تشهد في الأغلب الأعم مراحل فرعية- يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد. وعادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية... إلخ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية قد تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين.

وهي تمثل المدة الزمنية للانتقال من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي، ويتخللها احتمالات الارتداد عن الديمقراطية، وتوصف تلك المرحلة بأنها المرحلة الفاصلة بين انهيار التسلطية والانتقال للديمقراطية وينبغي الإشارة إلى أن هذه المرحلة هي التي تعبر عن مستوى نزوح القطاعات الشعبية بحجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها بضرورة الخروج من حالة الاستبداد ومحاربتة ونشر الفكر الديمقراطي الذي يؤسس لمرحلة التحول.¹¹

وحسب رأي الكثير من الأدبيات، فإنه يمكن اعتبار عملية الانتقال الديمقراطي قد اكتملت متى ما توفرت عدة مؤشرات منها: وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد وبخاصة فيما يتعلق بإصدار دستور جديد، وتشكيل حكومة من خلال انتخابات عامة تكون حرة ونزيهة، على أن تمتلك هذه الحكومة القدرة والصلاحيات على ممارسة السلطة وإقرار سياسات جديدة تعكس حالة الانتقال إلى الديمقراطية، فضلا عن عدم وجود قوى أخرى تنزع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحياتها واختصاصاتها.¹²

ثالثا: مرحلة تدعيم التحول الديمقراطي:

وهي المرحلة المقبلة لحدوث التحول نحو الديمقراطية، وذلك للحيلولة دون حدوث انتكاسات في مسار عملية التحول، فضمن ما يسمى بـ (الديمقراطية الإجرائية) خلال مرحلة التحول لا يعني إن النظام قد أستقر بشكل نهائي، وأنه في طريقه بشكل سلس نحو مرحلة الرسوخ، وتكريس الديمقراطية، فجوهر هذه المرحلة هو قبول الفاعلين السياسيين بشرعية المؤسسات الجديدة كافة.

لقد مرت عملية التحول في العراق بمجموعة من المراحل بعد الانتهاء من العمليات العسكرية والإطاحة بالنظام العراقي السابق وحل الجيش ومؤسساته المختلفة، وتشكيل هيئة إدارية تتولى مهمة المساعدات الإنسانية وإعادة الاعمار برئاسة الجنرال الأمريكي جاي غارنر الذي استبدل فيما بعد بالحاكم المدني بول بريمر كحاكم مدني لسلطة التحالف المؤقتة لأجل مواصلة جهود نزع الأسلحة وتقديم المساعدات الإنسانية وممارسة الحكم بصفة مؤقتة إلى غاية نقل السلطة إلى مؤسسات عراقية منتخبة. وتميزت هذه المراحل بصفة عامة بصدور مجموعة من القرارات باركت جهود سلطة التحالف ودعمتها، كما قررت حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بحرية وضرورة مساعدته في إعادة بنائه و تنميته.

وعلى ضوء ذلك تسارعت خطوات بناء العملية السياسية والتحول الديمقراطي التي شهدت مجموعة من المؤسسات والمظاهر، وكالاتي:¹³

1. المرحلة المؤقتة.

2. المرحلة الانتقالية.

3. المرحلة ما بعد الانتقالية.

بعد احتلال العراق وإسقاط نظامه في 9 نيسان 2003 أخذ التفكير يتجه إلى إعادة صياغة شكل الدولة العراقية من دولة موحدة إلى دولة اتحادية ديمقراطية. وقد أصدر مجلس الحكم في العراق عام 2004 قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، ونصت المادة الرابعة منه على أن: نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي فدرالي ديمقراطي تعددي...، وأوضح دستور العراق الاتحادي الدائم عام 2005 في مادتها الاولى أن: جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، ونظام الحكم فيها نيابي برلماني ديمقراطي اتحادي يط اتحادي.

وبذلك أصبحت الدولة العراقية، دولة اتحادية فدرالية ديمقراطية دستوريا تتكون من عاصمة واقاليم، إضافة إلى نظام فيدرالي له خصائص دستورية قد لا توجد في غيره من الانظمة الفيدرالية الاخرى. حيث يتعلق قسم منها بكيفية ظهور النظام الفيدرالي في العراقي او بالاختصاصات المتاحة للاقليم التي تضمن حقوق الجماعات والاقليات، وتعمل على تحقيق الشراكة الحقيقية، كامتلاك الجيش والشرطة وبرلمان وحكومة تصل إلى السلطة عن طريق الانتخابات. لكن الدستور العراقي يشوبه بعض الغموض والتناقض في بعض مواده، كسهولة الحصول على الاقليم من الناحية النظرية والدستورية لأية محافظة بدعوى حقوق الانسان ومبادئها والاتحاد الاختياري بين اقاليمه ومحافظاته التي تشكل هوية سياسية مستقلة في كثير من المدن.¹⁴

المبحث الثاني: معوقات التحول الديمقراطي في العراق

المطلب الاول: المعوقات السياسية والدستورية (السيادة- الدستور-

التوافق السياسي)

اولاً: السيادة:

يعد مفهوم السيادة من أكثر المفاهيم المرتبطة بالدولة ارتباطاً وثيقاً ولا يمكن فهم وجود الدولة بدون أن يكون للسيادة وجود بجميع المجالات، حيث أن السيادة تعد رمزاً لوجود الدولة وهيبتها القانونية والسياسية والإدارية وعلى كافة الأصعدة محلياً وإقليمياً وعالمياً. كما أنها المسار الذي يعطي للدولة الدور الفاعل والمؤثر في الحكم وفرض السيطرة أو السلطة العليا على الشعب.

كما تعد السيادة بمثابة السلطة القانونية المطلقة التي تملك دون منازع الحق القانوني في مطالبة الآخرين بالالتزام والخضوع على الشعب النحو الذي تريده وفقاً للقانون، وينظر لها من منظور سياسي بأنها القوة غير المقيدة أي القادرة على فرض الطاعة والاحترام تماشياً مع المصلحة العليا للشعب، وهو ما يستند غالباً إلى احتكار قوة الإرغام الرسمي، وتعني أيضاً رفض التدخل في شؤون الدولة من جانب أية هيمنة خارجية، بمعنى أن الدولة لا تخضع عند مباشرتها لخصائص السيادة لاية سلطة خارجية إيا كانت طبيعتها وشكلها، بما في ذلك القيم الأخلاقية أو برضاها واستجابة لمصالحها الوطنية، وبهذا يعد مفهوم السيادة بالشكل العام (السيطرة الشرعية داخل إقليم معين)، بينما عرفها البعض الآخر بأنها وصف للدولة الحديثة، بمعنى أن يكون لها الكلمة العليا والبد الطولي على إقليمها وعلى ما يوجد فوقه أو فيه، أي لا توجد سلطة أخرى إلى جانبها.¹⁵

كما أن كثرة التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الداخلي العراقي، ومصادرة القرار الوطني، فضلاً عن احتلال تنظيم (داعش) الإرهابي لبعض المحافظات العراقية، والتي استطاع من خلالها أن يسيطر في تلك المحافظات لفترة من الزمن، وعلى الرغم من انسحاب القوات الأمريكية من العراق مطلع العام 2011، إلا أن الدولة العراقية بقيت منقوصة السيادة، ليست بآليات عسكرية خارجية فقط وإنما بآليات وأشكال أخرى. هذه الآليات ربما تكون بطرق ناعمة أو بطرق أخرى، بطريقة فك الارتباط مع الدولة الأم، من خلال ضرب الدولة من الداخل، والاتصال المباشر مع الطوائف، والمذاهب، والأحزاب السياسية، وربما مع أجهزة الدولة الأمنية،

كالجيش والقوى الداخلية، بحيث يتم بناء علاقات مع الأقليات والإثنيات والأحزاب والشخصيات المؤثرة في داخل الدولة، علي أساس مبدأ (شد الأطراف دينياً أو طائفياً أو قومياً)، ولعل عدم استقرار العراق واستمرار الازمات السياسية والانقسام الداخلي وتشظي القرارات السياسية العراقية، يؤشر على دور وأهمية مفهوم السيادة الوطني.¹⁶

ثانياً: الدستور:

يُعد الدستور وثيقة أساسية لقواعد وأركان الدولة الحديثة ، حيث يمثل القاعدة الأساسية للنظام السياسي من الناحيتين السياسية والقانونية. اذ ان الدستور قانونياً هو المصدر الاول للتشريعات كافة، وعليه ينبغي ان لا تتعارض او تتداخل القوانين الصادرة من الدولة ومن قبل السلطة التشريعية مع الدستور . وسياسياً فإن الدستور يحدد هوية الدولة وشكلها ونوع الحكم فيها وينظم عمل السلطات والمبدأ الحاكم في العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية اعتماداً على نوع الحكم، فضلاً عن حماية الحقوق والحريات للمواطنين كافة.

جاءت كتابة مسودة الدستور العراقي في ظروف سياسية وأمنية أقل ما توصف به هو أنها غير طبيعية، الأمر الذي كان له آثار واضحة على بنود هذه المسودة المثيرة للجدل.

ومنذ احتلال العراق عام 2003 والبلد بكل طوائفه وأعراقه يعيش مناخاً سياسياً جديداً، يشعر فيه الجميع أن اللحظة التاريخية الراهنة هي التي سيتشكل فيها حاضرهم ومستقبلهم، وأن من لم يجد لنفسه مكاناً -في وقت يعاد فيه حالياً تشكيل كل شيء- فقد يكون من الصعوبة عليه لاحقاً المطالبة بأي شيء، لاسيما في ظل مستقبل مجهول ومفتوح على كافة الاحتمالات.

انطلاقاً من خصوصية اللحظة، واستشعاراً لحساسية التوقيت، بدأ كل مكون من مكونات النسيج الاجتماعي العراقي في رسم الملامح العامة لسلوكه السياسي، وتحديد

الأطر المنظمة لنشاطه، ووضع قائمة بمطالبه، فجاءت معظم هذه المطالب - كما انعكست على صفحات مسودة الدستور وكما علق على ذلك الكثير من فقهاء القانون الدستوري - مكتسية بألوان طائفية أو عرقية قبل أن يغلب عليها اللون الوطني العام.¹⁷ وبعد أحداث العام 2003 وما رافقها من انتهاء العمل بدستور 1970 وسقوط النظام آنذاك وسلطاته التشريعية والتنفيذية والقضائية، صدر قرار الامن المرقم 1483 الخاص بالعراق والذي حمل سلطات الاحتلال مسؤولية الوقوف مع الشعب العراقي في كتابة دستور وقيام حكومة عراقية معترف بها دوليا وبناء مؤسسات تؤمن بالعدالة والحريات والحقوق دون تمييز. فجاءت المادة 61 من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية بإلزام السلطة التشريعية اللاحقة بكتابة الدستور في موعد اقصاه 15/آب/2005.¹⁸ ان اجراء التعديلات على المواد الدستورية ستكون امامها جملة من المعوقات تبدأ من اقتراح التعديل مروراً بتشكيل اللجنة البرلمانية التي بدأت بوادى الخلاف في تسمية اعضائها واضحة بين الكتل السياسية وكذلك نسبة تمثيل المكونات في هذه اللجنة إضافة الى الاليات التي ستعمل بها وانتهاءً بالاستفتاء الشعبي الذي سيحدد الموافقة على التعديلات او رفضها شعبياً .

ان هذه الاجراءات التي يجب ان يمر بها اي تعديل الدستور من الصعب تحقيقها ما لم تكن هناك ارادة سياسية برلمانية حقيقية بعيدة عن المحاصصة والتنافس من اجل الحصول على مكتسبات مكوناتية او قومية وكذلك من الضروري اشراك شخصيات مهنية في لجنة تعديل الدستور على ان ترافقها حملات وورش عمل تثقيفية للتعريف بالمواد المراد تعديلها ومدى اهميتها في النهوض بواقع المواطن والوطن ، لذلك فان التأني وعدم الاسراع في حسم ملف الدستور ضرورة لا بد منها لمعالجة الثغرات الحاصلة في الدستور العراقي النافذ لعام 2005 كي يتناسب مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه البلد حالياً.¹⁹

ثالثاً: التوافق السياسي:

يحتاج التوافق السياسي إلى البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية الحاضنة، التي تجعل فرص نجاحه عالية، حيث يرتبط التوافق بعملية بناء السلطة أو إعادة تصحيح مسارها، والسعي إلى نسج علاقات سياسية تؤدي في محصلتها إلى إدارة الدولة من خلال أكبر قدر من الإجماع السياسي والاجتماعي حولها. ومثل حاجة منهجية التوافق إلى الاستناد إلى معطيات التقارب السياسية، فإن حاجته كبيرة إلى الاستناد إلى معطيات التقارب الاجتماعية والفكرية.

ويرتبط التوافق بالدرجة التي يمكن أن يبلغها منطق التنازلات السياسية، وهو ما يفرض أثناء إدارة الشراكة مع باقي مكونات الأنظمة القديمة إدراك قدراتها الاقتصادية وخبراتها وشبكة علاقاتها، وفوق ذلك إمكاناتها في العودة إلى السلطة.

لا شك أن إغراءات السلطة وما يرتبط بها من المصالح والمنافع يدفع المكونات السياسية الساعية إلى تحصيل أكبر قدر من المكاسب من خلال إعادة بناء الدولة والتموقع من جديد في مفاصلها، إلى إعطاء مساحات أكبر للاعتبارات المصلحية والبراغماتية، التي تخلق بيئة تنافسية شديدة.²⁰

من المعلوم ان التوافق السياسي في النهج العراقي بات يشكل غلافاً مُموهاً للمحاصصة واسلوباً التفاوض على الديمقراطية وتبريراً قسرياً لمصادرة حق المواطنة. كما انه يؤشر الى حالة من عدم القبول بالانفكاك عن مواقع السلطة والنفوذ لدى كافة الاطراف المتنفذة التي تلجأ الى هذا الاسلوب. وبخاصة عندما تُحاصر من قبل قوى التغيير والاصلاح، وتساعد حراكها الجماهيري في الشارع، الامر الذي يؤدي لا محال الى الفشل في ادارة الحكم، وربما لا يمتد عمر ذلك التوافق طويلاً، بسبب احتدام تصارع المصالح الخاصة، التي ليست لها صلة بحاجات الناس.²¹

بسبب الانفتاح الذي شهده العراق بعد عام 2003 فقد اقترن في هذه المرحلة العديد من النقائص والعقبات التي أدت إلى عدم حدوث أي تحول أو تطور ديمقراطي حقيقي ليس فقط بوجود الاحتلال وانتشار أعمال الإرهاب والعنف والفوضى فحسب وإنما أيضاً لهشاشة مشهده السياسي والاجتماعي وعدم استقراره انطلاقاً من العديد من

الأسباب أهمها: غياب التوافق بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية وضعف الأحزاب السياسية ونقص الشرعية أو غيابها.

يذهب البعض إلى أن العدد الكبير للأحزاب والكيانات السياسية قد يشكل عبئا سياسيا على خيارات المواطن العراقي، كما تؤدي غياب الرغبة في الانضمام إلى التشكيلات الحزبية المختلفة بسبب وجود الاحتلال وانعدام الأمن والاستقرار وتنامي الصراعات الحزبية إلى ضعف المشاركة في صنع مستقبل البلاد السياسي وتساعد الشعور الديني والرغبة في الانتماء إلى التكوينات القبلية والعشائرية طلبا للحماية أو المصالح والمزايا.²²

وهو ما يتطلب بطبيعة الحال ضرورة تقييم الأحزاب وإصلاحها بما يساعد على نجاح الحياة الديمقراطية وتكييف طبيعة المجتمع معها، ولو أن هذا الأمر ليس بالسهل بسبب طبيعة الواقع العراقي التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تتميز بمجموعة من السمات منها:²³

1. سيادة النظم الاستبدادية وغياب الحياة الدستورية والديمقراطية، بالإضافة إلى مشكلة تأزم العلاقة بين السلطة والمجتمع في مختلف المراحل التي مرت بها الدولة العراقية الحديثة.
 2. مشكلة التمييز الديني والقومي والطائفي وعدم الاعتراف بحقوق القوميات المختلفة.
 3. التراث السليبي للدين وانعكاساته على الوعي الفردي والاجتماعي.
 4. التدخل في شؤونه وصراع المصالح الأجنبية عليه.
 5. تدني مستوى الوعي بالحرية وحقوق الإنسان وعدم استيعابها وممارستها من طرف الأحزاب.
 6. تعدد المصالح والصراعات في المرحلة الحالية ومحاولة تأجيلها واستغلالها من طرف قوى داخلية وخارجية لخدمة أهدافها ومصالحها.
- إن نجاح منهجية الشراكة والتوافق السياسي مرتبط بشكل كبير بانخفاض منسوب استخدام وتوظيف الأيديولوجيا في الصراع السياسي، كما أن عنصر التخوف من

الإقصاء السياسي الذي تبديه المكونات السياسية التي تدرك تواضع قدراتها وإمكاناتها السياسية يعتبر من محفزات الضغط في اتجاه خيار التشارك والتوافق، بغية تأمين جزء من الحق في التواجد في السلطة وصناعة القرار السياسي.

المطلب الثاني: المعوقات الاجتماعية والاقتصادية (المكونات المجتمعية-

الفساد المالي والسياسي)

أولاً: المكونات المجتمعية

لاشك ان مشروع بناء الدولة العراقية يذهب باتجاه دولة المكونات، فمن المعروف ان الشعب العراقي يتكون من تعددية قومية ودينية ومذهبية وما قامت به قوات الاحتلال عند دخولها للعراق بإعادة تشكيل الدولة، بعد ان قامت بحل مؤسسات الدولة المؤسساتية والامنية والعسكرية العراقية وعمليات الاستقطاب الطائفي في عملية بناء الدولة العراقية التي تمثل اللبنة الثانية بعد الدستور وتشكيل معظم القوى والاحزاب السياسية العراقية التي تأسست على اساس ولائها للمكون وعانت هذه القوى من غياب رؤية واضحة لمفهوم الدولة وعملية بنائها لكونها حديثة الممارسة للسلطة وانشغلت بالتشبث بالسلطة.²⁴

أن الطائفية التي تضرب بجذورها في اعماق التاريخ، وجدت ضالتها في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية العراقية كانعكاس طبيعي لممارسات التمييز الطائفي والقومي والديني من قبل النظام الاستبدادي الشمولي وعدم تبني الخيار الديمقراطي كسبيل للحفاظ على توازن وتماسك المجتمع التعددي. مما ساعد على بروز ظاهرة الانغلاق الاجتماعي وتفاقم مشكلة الاهتمام بالمحلية والخصوصية على حساب القيم والمبادئ الوطنية، أي سيادة قيم القبيلة والعشيرة والعصية على حساب قيم المجتمع المدني وفعاليته، فضلاً عن ظروف الوضع الدولي وتداعياته على الاستقرار الداخلي وعلى رأسها الاحتلال وسياساته الرامية إلى تكريس فكرة المحاصصة الطائفية على

حساب ق اعدة المشاركة العامة التي قد تنجم عنها مجموعة من الأخطار والعوائق، ومن ثم تحول دون قيام نظام ديمقراطي حقيقي منها:²⁵

1. التأثير على الوعي الاجتماعي.
2. سيادة الولاءات الإثنية/ الطائفية.
3. بروز الصراعات الاجتماعية، العنف أو الحرب الأهلية.
4. إعاقة التغيير الجذري وترسيخ ظاهرة الاغتراب السياسي والاجتماعي.
5. القضاء على التحالفات أو إضعافها وحصر حقوق الإنسان فيما هو إثني وطائفي بدرجة أولى.

يفهم مما سبق بان ظاهرة المكونات (الطائفية) تمثل أقوى العوامل تأثيراً على عملية التحول الديمقراطي وترسيخها في الواقع الاجتماعي والسياسي، مما يستدعي في المقابل ضرورة الوعي بخطورة الاحتماء بالقيم التجزئية الدينية والطائفية على حساب بناء دولة القانون والمواطنة وتلبية مصالح المواطنين العامة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، ولابد من الارتقاء بمفهوم التعددية الديمغرافية والسياسية إلى مستوى التطلعات الشعبية العامة وبما يكفل مختلف الحقوق والحريات الأساسية وحمايتها في إطار برامج سياسية وطنية ووحدية تحمل جميع مطامح المجتمع وألوانه الفكرية واللغوية والدينية والسياسية.

ثانياً: الفساد المالي والسياسي:

لم تكن ظاهرة الفساد المالي والاداري في العراق وليدة التغيير العنيف للسلطة السياسية بعد 9/4/2003. لقد عرف تاريخ العراق الحديث صور متعددة من انواع الفساد المالي والاداري اختلفت فيه مسميات الفساد وتوحدت ممارساته على مستويات متعددة منها سياسية واقتصادية واجتماعية.²⁶

ويعرف الفساد السياسي بأنه إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق منافع غير مشروعة ومصالح شخصية ومكاسب خفية. ويوجد الفساد في الأنظمة السياسية غير

الديمقراطية، مهما اختلفت هويتها وعناوينها ومسمياتها وتوجهاتها. ويرتبط الفساد السياسي بالفساد المالي، الذي يؤسس للجريمة المنظمة العابرة للحدود، والمرتبطة بجرائم تجارة المخدرات، وغسيل الأموال، وتزيف العملة، والجريمة السيبرانية، والعمولات غير المشروعة على الصفقات، والذي يُعد جريمة مخلة بالشرف وخيانة للوطن طبقاً للقوانين العراقية.

يعتبر الفساد في العراق من أهم المظاهر التي تميزت بها مرحلة الاحتلال الاجنبي للعراق بعد عام 2003، حيث إلى جانب انتشار الفوضى وعمليات النهب التي طالت مختلف المرافق والمؤسسات المدنية والعسكرية مثل المصانع والمدارس العسكرية والبنوك والمتاحف، هناك التدابير التي جاءت بهدف إلغاء الضريبة على السلع والمنتجات المستوردة وبيع ممتلكات القطاع العام والمنازل والقطع الأرضية للمستثمرين الأجانب بدعوى تشجيع الاقتصاد الحر وإعادة الاعمار.

واتسع حجم الفساد المالي في العراق ليشمل البنية الاقتصادية بأكملها، مما أدى إلى اتساع ظاهرة البطالة التي ارتفعت لأكثر من 31 %، وارتفع مستوى الفقر المدقع إلى 35 %، كما وصل عدد الأميين إلى 7 ملايين نسمة، وانتشر تعاطي المخدرات بين 6 % من شباب العراق، بجانب غياب العدالة في التوظيف بسبب احتكار سطوة الأحزاب والمليشيات وسيطرتها على آليات الدولة.²⁷

لاشك أنه هناك علاقة وثيقة بين وجود أو عدم وجود الديمقراطية والفساد. ففي الوقت الذي لا يمكن فيه نمو الديمقراطية وترسيخها في ظل انتشار مخاطر الفساد وعدم مكافحتها، لا يمكن أيضاً محاربة الفساد واحتواء آثاره دون اعتماد آليات الديمقراطية ذاتها وتفعيلها.

إذا كان لابد من توفير البيئة الملائمة لمكافحة الفساد والقضاء على مخاطره وأسبابه، فإن ذلك يبدو صعباً بالنسبة للواقع العراقي الذي يرتبط بظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية خاصة تتميز بصفة عامة بوجود الاحتلال، وانتشار الفقر وارتفاع نسبة البطالة وعدم احترام حقوق الإنسان وضعف مؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن استئثار حالات الفوضى والنهب والتهريب وانعدام الأمن والاستقرار والرشوة وتراكم

الديون والصراع الطائفي العشائري، وكذلك ارتفاع نسبة الهجرة والأمية وغيرها من الظواهر التي تزامنت مع مسألة بناء الدولة العراقية الجديدة وإعادة الاعمار. وهو ما يجعل عملية مكافحة الفساد والقضاء على اشكاله المختلفة ترتبط بصفة أساسية بمجموعة من القضايا الشائكة في العراق منها:²⁸

1. مسألة وجود الاحتلال وآثاره السلبية على سيادة العراق واستقلالها.
2. اعتماد سياسة إصلاحية تخدم المصالح العراقية وليس رغبات وأهداف الأطراف الخارجية.
3. معالجة مشاكل الفقر والأمية والبطالة والهجرة والتلوث ونقص الطاقة والديون والتعويضات.
4. تعزيز حقوق الإنسان ودور المجتمع المدني باعتباره الآلية المثلى التي تساعد على كشف الفساد والمفسدين والتوعية بأخطاره.
5. تفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة البرلمانية والقضائية.
6. الحوار والمصالحة والوفاء وحل القضايا الخلافية العالقة وعلى رأسها مسألة.
7. استغلال الثروة النفطية وتوزيعها وترشيدها.

يمكن القول بان الفساد المالي والسياسي في عملية التحول الديمقراطي في العراق يمكن تجاوزه من خلال الارتكاز الى عمليات الإصلاح الجذري عن طريق تشريع قوانين صارمة بخصوص الفساد، وهذا لا يتم الا من خلال منح القضاء استقلالية تامة، وكذلك تطوير الجهاز الاداري وتفعيل دور الرقابة المركزية.

المبحث الثالث: ابعاد التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003

غالبا ما ارتبطت هذه الابعاد في التحول نحو الديمقراطية بحروب وصراعات، تؤثر فيها وتحكمها مصالح وتوازنات داخلية وإقليمية ودولية. وهو يحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير، وعدم بروز جناح إصلاحي داخله، وعجز قوى المعارضة عن تحديه وإطاحته بسبب ضعفها وهشاشتها نتيجة لسياساته القمعية. وفي ظل هذا الوضع لا

يكون هناك من بديل لإطاحته والانتقال إلى نظام ديمقراطي سوى التدخل العسكري الخارجي الذي يمكن أن تقوم به دولة واحدة على نحو ما فعلت الولايات المتحدة الأميركية في كل من جرينادا وبنما في ثمانينيات القرن الماضي، أو تحالف يضم مجموعة من الدول على غرار الحرب التي قادتها واشنطن بمشاركة دول أخرى ضد أفغانستان في عام 2001، وضد العراق في عام 2003.

المطلب الاول: البعد الداخلي (الابعاد السياسية- الابعاد الامنية)

أولاً: الابعاد السياسية:

لقد أدت المآخذ المختلفة التي عرفها مسار التحول في العراق من الناحيتين السياسية والدستورية إلى بروز مجموعة من التداعيات على مستوى المجتمع العراقي وعلاقة مختلف مكوناته مع بعضها البعض، بسبب نقص الشرعية وظهور المحاصصة والطائفية السياسية بالإضافة إلى المآخذ المختلفة التي عرفها الدستور الدائم الذي وضع في ظل سلطة الاحتلال وبرغبة منه.

في ظل الوجود البريطاني والأمريكي ووجود مجموعة من الأحزاب والحركات السياسية ذات الاتجاهات والولاءات المتعددة، من شأنها تهديد الوحدة الوطنية وتمديد عمر الاحتلال. فكما يمكن للتعددية الحزبية أن تؤثر على خيارات المواطن وحساباته السياسية في المستقبل، يمكن لخيار عدم المشاركة في العملية السياسية أو الانتماء إلى الأحزاب على أساس الخوف أو الطمع في الحصول على مكاسب شخصية أو مذهبية وعرقية أن يدفع نحو المزيد من الانشقاق والتناحر ومن ثم صرف النظر أو عدم الاهتمام بفكرة ضرورة التحرر من الاحتلال واسترجاع السيادة الوطنية ولو على الأقل في الوقت الحالي.²⁹

كما ان عدم وجود خطة محكمة لإدارة العراق بعد سقوط النظام السابق والتسرع في تشكيل مؤسسات إدارته المختلفة، ساعد على انتشار الفوضى والأعمال المسلحة

بالتزامن مع سياسات الاحتلال القائمة على التمييز والتقسيم الطائفي والعرقي التي تجلت مظاهرها العلنية سياسياً ودستورياً، حيث إذا كانت المشاركة في العملية السياسية قد أدت إلى تحقيق مجموعة من المكاسب السياسية والدستورية بالنسبة للقوى السياسية الرئيسية، فإن انقسام القوى الأخرى بين من يريد المشاركة بغرض المساهمة في عملية صناعة القرار وتعديل بعض بنود الدستور لاسيما منها الفدرالية والعروبة، وبين من يرفض الاحتلال وكامل العملية السياسية من شأنه أن يؤثر على مسار العملية السياسية وفعاليتها التي تتطلب على الأقل تحقيق نوع من التوازن أو التوافق السياسي على بعض المسائل المهمة، كالاحتلال والانتخابات ونتائجها، ومسألة تعديل الدستور وحدوده المختلفة.

يمكن تحديد ابرز معوقات التحول الديمقراطي السياسية في العراق:³⁰

1- الثقافة الشمولية، بما ان الثقافة لا تقتصر على التعابير والمنجزات والمفاهيم والقيم الأدبية والفكرية والعملية فهي تشمل الى جانب ذلك المضامين الفكرية والوجدانية في مختلف مجالات السلوك السياسي والاقتصادي والاجتماعي فلكل انسان رؤيته الثقافية التي تتجسد في تصوراته وفي سلوكه العملي ومواقفه الاجتماعية، وهذه الرؤية الثقافية على الرغم من طابعها الشخصي الذاتي ليست مجرد رؤية شخصية ذاتية في اغنائها، وانما اختصت هذه الثقافة في الحقل المعرفي الاجتماعي الذي يعيشه الفرد، فضلاً على موقفه الاجتماعي وممارسته وخبراته الحياتية في مجتمعه وعصره عامة، فالثقافة الشمولية السياسية والعامة تعد حجر عثرة امام الحياة الديمقراطية السلمية في المجتمع.

2- هذا المجال ادى بالنتيجة الى غياب التطبيق السليم للنهج الديمقراطي اذ ان بلوغ الديمقراطية يتطلب مستوى عالي من العمل والمسؤولية والواقعية من جميع الاوساط والفئات السياسية، وتأكيد ابراز صوت الشعب والتعبير عن ارادته الحرة ومن ثم توافر فرص كبيرة امام كل الاحزاب الوطنية والقوى الوطنية للمساهمة في هذا المسار الوطني.

- 3- يضاف الى ذلك ان الحكومات الانتقالية العراقية وخلال السنوات الماضية بعد احتلال العراق عام 2003 لم تستطع من ان ترسي على الأقل قواعد يمكن ان يؤسس عليها تعامل عراقي يكون فعالا وتغلق محن الماضي بكل ما فيها من مآسي وتخلف وتجاوز واقصاء وتهميش واعادة الاعتبار للمشاركات الاجتماعية والثقافية الفاعلة الرغبة التي يمكن ان تبنى عليها قواعد سياسية واقتصادية ينطلق منها الفعل العراقي حاضرا.
- 4- يواجه النظام السياسي في العراق تحديا سياسيا شديدا التأثير يتمثل في الانقسامات العرقية والمذهبية التي بدأت بشكل اكبر في المدة الأخيرة.
- 5- ان ما يثير الشعورية في مفهوم الديمقراطية والعمل على تنمية المواطنة والاعتراف بها كمنع ثابت للفرد. فالديمقراطية هي حلم الشعب والدولة وهي الاطار التأسيسي لشكل نظام السلطة وادارة الاجتماع السياسي لتأتي المواطنة على انها الاستكمال الطبيعي للتعريف المؤسسي لعلاقة التساوي الكامل بين الفرد والجماعات ضمن الحيز الجغرافي للدولة ثم لجدلية العلاقة بينهما فرد مجتمع دولة على مستوى الحقوق والواجبات.
- 6- ان الديمقراطية السياسية السياسية لوحدها التي تبرز من خلال عملية الانتخاب لاتعبر عن الديمقراطية الحقيقية، غير ان الديمقراطية الحقيقية يمكن اكتشافها من حالة المساواة بين الجميع والتي من خلالها يتمكن المجتمع التعبير عن رأيه بحرية تامة دون قيود الاستبعاد والاستغلال.
- من المعلوم بان تكريس الاختلافات المذهبية والإثنية والحزبية في العراق من الناحية الواقعية والمؤسسية من أخطر العوامل التي تساعد على تجذر الهويات الجزئية في المستقبل وصعوبة تجاوزها مقابل انحسار الهوية الوطنية.
- ثانيا: الابعاد الامنية (الارهاب)

لم تحض ظاهرة الارهاب بتعريف جامع مانع من قبل الامم المتحدة وفروعها المختلفة، مما جعل الباب مفتوحا على مصراعيه لاجتهادات الفقه والقانون الدولي لوضع تعريف جامع وشامل لهذه الظاهرة.

يمكن تصنيف الاسباب والدوافع وراء تفشي ظاهرة الارهاب في العراق بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 الى مجموعتين:

منها الاسباب الداخلية للارهاب، فيما تضم المجموعة الثانية الدوافع الدولية في تنامي هذه الظاهرة في العراق.³¹

إن كل ما أمتلكه العراق لمكافحة الارهاب تمثل في تكتيكات بسيطة لم تتعدى المعالجات الآنية لبعض مظاهرها وبعض من هذه التكتيكات مقتبسة من الولايات المتحدة الأمريكية التي ارادت استدراج الارهاب العالمي الى مناطق مثل العراق وغيرها من البلدان ببعدها العربي والاسلامي، لاعتبارات بعيدة، لان هذه المناطق تعد من بؤر الارهاب كما تدعي بذلك.

وهذا يعني ان الاحتلال يمثل رقما مهما في المعادلة الأمنية العراقية، حيث إلى جانب مسؤوليته وفي تدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار، هناك الخسائر المادية والبشرية التي نتجت عنها، وعدم القدرة على زيادة الدول المؤتلفة، وخلق قوات عراقية قادرة وموالية ونزع سلاح الميليشيات، وحماية العراقيين، وقوات الشركات الخاصة، مما أثر على حقوق الإنسان ورفع في حصيلة أعداد القتلى والجرحى من المدنيين.

وفي التقرير السنوي لوزارة الخارجية لعام 2005 ، جاء أن الإرهاب يبقى الخطر الأكبر وأن العراق مركزه الأول، بالإضافة إلى تنامي العمليات المسلحة وأثرها على الوضع الأمني، خاصة في هجماتها المتنوعة التي تعتمد أساسا سلسلة من الهجمات الانتحارية والسيارات المفخخة وزرع القنابل على جانب الطرقات، ولم يستثن من هذا احد، بالإضافة إلى خطف وقتل وتهديد رهائن أجانب، واستهداف دور العبادة وزوار العتبات المقدسة والمشاركين في الاحتفالات الدينية، والبعثات الدبلوماسية في بغداد.³²

هذا يعني ان الابعاد الامنية المتمثلة بالارهاب في مجملها تشكل احد ابرز المعوقات لعملية التحول الديمقراطي في العراق، لذلك لابد من العمل المستمر من اجل تخطي

هذه الظاهرة والبدء بمرحلة جديدة بعيدة عن هذا التحدي من خلال ايجاد تشريعات خاصة تنظم العمل الاستخباراتي وكذلك التحري عن المعلومات الدقيقة التي من شأنها ان تؤثر على ايجاد طريقة مناسبة للتعامل والتعاطي مع هذه الظاهرة (الارهاب).

المطلب الثاني: البعد الاقليمي (تركيا-ايران)

لاشك ان اهمية العراق بالنسبة لمصالح البلدان الاقليمية العربية منها والغير عربية والمتمثلة ب(تركيا وايران) بالاضافة للولايات المتحدة الامريكية واسرائيل فقد تجلت بوضوح بعد عام 2003، حيث اسفرت عن ظهور مجموعة من الابعاد المتعلقة بمصالحها الخاصة واهدافها المعلنة وغير المعلنة، حيث الادعاءات التاريخية والمصالح الاقتصادية التركية في العراق وغيرها، كما ان للدور الايراني شأن اخر في التأثير على الداخل العراقي والذي يسعى بكل ثقله السياسي والعسكري للحفاظ على مكاسب وامتيازات التي حصل عليها بسبب الفراغ الذي أحدثته الولايات المتحدة بعد عام 2003.

أن التداخل بين العامل الإقليمي والأجندة الداخلية ما زال يعيق عملية التحول السياسي في العراق على مدى السنوات الماضية، وما زال اليوم أيضاً يعرقل عملية الإصلاح الحكومي، لأن المشكلة اليوم في الإصلاح الداخلي هو التدخل الإقليمي الذي يسعى الى أن تكون الإصلاحات متماشية مع مصالحه، بغض النظر عن المصلحة الوطنية، بمعنى أن الإصلاح لا بد أن يتماشى مع الرؤى الإقليمية المتصارعة، ويحقق نوعاً من التوازن بين تلك الرؤى، فضلاً عن الرؤى الضيقة ومصالح بعض القوى السياسية المنقسمة داخلياً وإقليمياً، مما يربك الشأن الداخلي ويحرك الورقة الطائفية الداخلية، ويخلق حالة من عدم الثقة بين الفرقاء السياسيين، ولا سيما فيما يتعلق بالإصلاحات المرتقبة، والتي أصبحت ضرورة لا بد منها.

اولاً: تركيا

من المعلوم ان العراق بموقعه الجيوسراتيجي وثرواته الطبيعية المتنوعة الهائلة منحه مكانة دولية واقليمية نتيجة للاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 وضعف اجهزة

الدولة العراقية والفراغ الأمني، مما اتاح لتركيا ان تلعب دورا محوريا في الداخل العراقي، حيث تفتقر تركيا لمقومات الاقتصاد منها النفط والغاز وغيرها، فقد وجدت ضالتها في العراق، وبدأت بالتوجه بقوة في ادارة المرحلة المقبلة من تاريخ العلاقات مع العراق الجديد خاصة في المناطق المتاخمة لحدودها والقريبة منها من حيث منح الاقلية التركمانية مكانة متميزة وجعلها اداة ضغط على العراق لتحقيق مصالحها.

ظلت المصالح التركية في العراق مستقرة إلى حد ما على مر السنين وكان ما يحركها بصفة أساسية الخشية من تسييس محتمل لأكراد تركيا. ويمكن إجمال هذه المصالح في عاملين محددين أساسيين: الأول هو منع أية مجموعة متمردة كردية تركية مثل حزب العمال الكردستاني من إيجاد ملاذ آمن في شمال العراق، والثاني، وهو الأهم، خفض أثر العدوى على أكراد تركيا والذي يمكن أن ينجم عن النشاطات السياسية للأكراد العراقيين، هذا العامل يتطلب احتواء الطموحات السياسية لأكراد العراق، وهي إنشاء كيان يتمتع بالحكم الذاتي في شمال البلد، وتكون مدينة كركوك الغنية بالنفط في قلبه، أو الاستقلال بشكل مباشر.

إن الأولوية التركية المعلنة في العراق هي عودة سلطة الحكومة المركزية والسيطرة على كامل الأراضي العراقية. وكما حدث في الماضي، فهي تريد أن تكون الحكومة الجديدة في بغداد قادرة على التغلب على الانقسامات العرقية والإقليمية والطائفية التي مزقت البلاد وبدرجات متفاوتة على مر التاريخ. وهي تريد أيضا أن يصبح العراق دولة مستقرة ومزدهرة لاستئناف العلاقة التجارية المربحة، وهذا يشمل أمن خطي الأنابيب اللذين يحملان النفط من حقول شمال العراق إلى محطات الضخ التركية في ميناء جيهان على البحر المتوسط. وقد أعلنت أنقرة في مناسبات متفرقة ما تعتبره (خطوطها الحمراء) في العراق التي لها علاقة بالتسوية النهائية لوضع شمال العراق أكثر بكثير من أي شيء، تم تنقيحها لتتضمن ثلاث نتائج آخر. في البداية، أعلن أن هذه (الخطوط الحمراء) تعارض أية تسوية فيدرالية كردية في العراق. لاحقا غير مقبولة: إقامة دولة كردية مستقلة في العراق، وإدماج مدينة كركوك- التي تعتبرها أنقرة مدينة تركمانية- في دولة كردية فيدرالية (أو مستقلة)، والضعف المتزايد للتركمان المقيمين في كركوك.

ثانيا: ايران:

تشير بعض الدراسات بأن الموقف الإيراني من الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 أنه موقف حياد إيجابي ينطلق من أهمية حرصها على الأمن القومي والمصالح الوطنية، على أساس أنها لم تكن ترغب في مواجهة القوات الأمريكية وعرقلة عملياتها العسكرية بالتزامن مع استمرارية دعوتها لعدم حصول الحرب وإدانتها وعدم تقديم التسهيلات اللازمة لذلك. تحسبا لخطورة الأوضاع الجديدة التي قد تتركها لا سيما وأنها جاءت في ظل السعي الأمريكي في تحقيق الأهداف المتعلقة بتغيير الأنظمة ونقل الديمقراطية إلى البلدان العربية والإسلامية، وذلك للعديد من الاسباب، منها:³³

1. عدم الرغبة في توفير الحجج والذرائع لتحقيق المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة أو فرض عقوبات أخرى عليها، لتحاشي ضعف قدراتها النووية وتقييد دور وطموح نفوذها الإقليمي.

2. الخوف على أمنها القومي من انتشار حالات الفوضى وعدم الاستقرار والهيمنة على النفط وتشكل حكومة عميلة.

كما ان الدور الإيراني فرض نفسه على الساحة العراقية، منذ مرحلة الاحتلال الأمريكي، حتى أصبح من غير الممكن الحديث عن التطورات السياسية والأمنية في هذا البلد، دون ذكر التأثير الإيراني فيها سواء بالسلب أو الإيجاب.

عملت ايران على تحقيق إيجاد حكومة عراقية مستقرة بأغلبية شيعية، وتكون ذات طابع ديني- ليس بالضرورة أنا تكون قائمة على اساس ولاية الفقيه السائدة في ايران- ولكن على الاقل لا تناصب ايران العداء، لذلك كانت إيران أول حكومة تعترف بمجلس الحكم العراقي المؤقت وأعلنت تأييدها للحكومة ودعمها للدستور وإجراء الانتخابات وقدمت الدعم اللازم للقوي الشيعية المشاركة فيها، وفي المرحلة الوسطي من عمر الاحتلال الأمريكي والتي وضع فيها وصول حلفاء ايران الي السلطة، تحولت سياسة ايران من سياسة الحياد الايجابي الي طرح سياسة اقتسام المكاسب مع الولايات المتحدة خلال هذه المرحلة.

كما عمدت إيران منذ احتلال العراق عام 2003 إلى التوغل داخل المجتمع العراقي كهدف يجعل تدخلها في شؤونه السياسية أمرا تلقائيا من دون أن تواجه تهمة التدخل في شؤون بلد ذي سيادة، ثم بعد ذلك باتت تتذرع بأن كل ما تفعله في العراق هو بطلب من حكومته، لتتمكن عبر هذه السياسة من جعل العراق بحكوماته المتعاقبة منصاعا لتوجهاتها.

حيث كانت أولى خطوات الدور السياسي الإيراني في العراق يكمن في دعمها للتجربة الديمقراطية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على المشهد السياسي في العراق، لكون النظام الإيراني أدرك أن هذه التجربة لا تزال غير ناضجة وستشهد لمواليه للوصول إلى سدة الحكم. وبات التحالف الشيعي بمسمياته المختلفة الكتلة الأكبر منذ أول انتخابات جرت في العراق بعد عام 2003. لقد كان تشكيل الحكومة الثانية في كانون الأول/ديسمبر 2010 برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي بمثابة مرحلة بارزة في جهود إيران لتوحيد حلفائها السياسيين الشيعة في العراق.

يتمثل دور إيران السياسي في العراق فيما تملكه من علاقات وروابط بالحكومة العراقية والحركات والأحزاب السياسية الفاعلة في العملية السياسية ومراكز صنع القرار، الأمر الذي يسهل لها التأثير في الأحداث والتطورات الجارية والسياسات المتخذة في العراق. وسياسياً تعمل إيران على استمرار خلخلة الأوضاع السياسية في العراق بما يجعل الحكومات العراقية ضعيفة، وإيجاد نخب سياسية تدين بالولاء والطاعة لإيران، فبقدر ضعف وحاجة الحكومات العراقية لإيران بقدر ما ستحقق إيران مصالحها. يُضاف إلى ذلك بروز الدور الإيراني في القرار العراقي عبر تقديم الاستشارات للسياسيين وصناع القرار العراقيين حول العديد من القضايا والمشكلات العراقية السياسية والاقتصادية، وهو ما يظهر جلياً في التطورات الداخلية العراقية، وموقف العراق من القضايا الخارجية.³⁴

ولكن هذا لا يعني انكار حقيقة التوافق الإيراني-الأمريكي في مسائل عدة مثل: عدم عودة العراق دولة إسلامية أو عربية قوية أو كليهما، والسعي إلى بناء عراق ضعيف وتابع يضمن للولايات المتحدة مصالحها الاستراتيجية في المنطقة وعلى رأسها النفط،

ويعطي لإيران الفرصة في إيجاد نظام ضعيف وتابع يفتقر للشرعية وفي حاجة إلى المساعدة الخارجية.

المطلب الثالث: البعد الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية)

من المعلوم ان التدخل العسكري الخارجي يحدث نتيجة لأسباب وذرائع مختلفة منها إلحاق الهزيمة بنظام ديكتاتوري، والتدخل لأسباب إنسانية، ووضع حد لحرب أهلية طاحنة... إلخ. ويلاحظ أنه في غالبية حالات التدخل العسكري الخارجي لم يكن هدف تأسيس نظام ديمقراطي (وهو الهدف المبدئي)، بل كانت هناك أهداف ومصالح أخرى. وإذا كان الانتقال الديمقراطي من خلال التدخل العسكري الخارجي قد نجح في بعض الحالات كما هو الحال في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه فشل في حالات أخرى كثيرة أحدثها أفغانستان والعراق. وقد اهتمت دراسات عديدة بتفسير ظاهرة فشل التدخل العسكري الأجنبي في تحقيق الانتقال الديمقراطي في عديد من الدول كما حدث فعلا في العراق بعد عام 2003.

وبصفة عامة فقد أكدت خبرات وتجارب الانتقال الديمقراطي على أن طريقة الانتقال تؤثر على نوعية أو طبيعة النظام الديمقراطي الوليد، وعلى فرص واحتمالات استمراره وترسخه في مرحلة ما بعد الانتقال، حيث أن الانتقال السلمي الذي يتم بمبادرة من النخبة الحاكمة، أو من خلال التفاوض بين الحاكم والمعارضة، أو بعيد إطاحة النظام بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية سلمية غالبا ما يكون مصحوبا بدرجة أعلى من الديمقراطية، وفرص أفضل لاستمرار وترسخ النظام الديمقراطي الناشئ. وبالمقابل، فإن الانتقال العنيف يكون في الغالب مقرونا بدرجات أدنى من الديمقراطية، وفرص أقل لاستمرارية النظام الديمقراطي واستقراره، بل إنه تزداد في مثل هذه الحالة احتمالات الارتداد إلى شكل من أشكال التسلطية، أو وقوع البلاد في صراع داخلي أو حرب أهلية. أما الانتقال الناجم عن التدخل العسكري الخارجي فقد نجح في حالات قليلة، وفشل في حالات أخرى كثيرة. وقد كان لكل من النجاح والفشل ظروف ومعطيات خاصة.³⁵

لاشك ان فقدان الولايات المتحدة الامريكية لمصداقيتها هي من الابعاد السلبية التي خلفها التدخل العسكري الأمريكي - البريطاني في العراق واحتلاله عام 2003، بسبب عدم وجود أدلة تثبت الذرائع التي قدمتها كأسباب رئيسية لإعلان الحرب بالنسبة لامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل أوصالاته بالقاعدة، وانتشار مشاعر العداء والكراهية لها في مختلف أنحاء العالم لاسيما في البلدان العربية والإسلامية، وانتشار العنف والتطرف والمقاومة المسلحة ودعمها، وبروز أفكار مثل التي تصور الحرب على الإرهاب بأنها حملة صليبية ضد الإسلام. كما كشفت هذه الحرب عن بروز رؤيتين متناقضتين بين أوروبا والولايات المتحدة بسبب صدام المصالح في حل القضايا والنزاعات الدولية.

كما ان الاصرار الأمريكي في خوضه للحرب على العراق عام 2003 من دون أي اكتراث بالشرعية الدولية، ادى إلى بروز نوع من التجاذب والاستقطاب بين قوتين هما: الرأي العام العالمي والولايات المتحدة التي تقوم سياستها الخارجية في ظل الإدارة الحالية على فكرة الإنفرادية والحروب الاستباقية وتغيير الأنظمة، للمزيد من التحكم في مصير العالم والهيمنة عليه بناء على مبدأي القوة العسكرية ومقولات الصراع الثقافي لتبرير شرعية أعمالها، بالرغم من التراجع الذي يشهده اقتصادها واضطرابها إلى الاستدانة بسبب تزايد الإنفاق العسكري وعجزها المالي.³⁶

ويبدو الخطر في توجهات الإدارة الأمريكية الغير معلنة على مستوى العراق في الرغبة في إضعافه وربما تقسيمه إلى كانتونات وأقاليم عرقية وطائفية، كتلك التي تدعو إلى تقسيمه إلى ثلاثة دويلات: في الشمال والوسط والجنوب.

وهذه التصورات التي يبدو أنها تستهدف ليس فقط العراق وإيران بحكم تنوعهما العرقي والمذهبي وانما ايضا سوريا وتركيا، بالإضافة إلى دول الخليج العربي، وهو ما يتوافق مع تصورات مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يسعى إلى تفتيت دول المنطقة إلى مجموعة من الدويلات على أسس عرقية ودينية ومذهبية وطائفية لضرب مقومات الوحدة الوطنية للدول العربية.

وكذلك تحويل العراق إلى ساحة استهلاكية (الليبرالية) تحت تسمية الديمقراطية، ذلك أن الولايات المتحدة (في ممارساتها) ليست معنية بالديمقراطية في بلدان العالم الثالث ومنها العراق، لأن الديمقراطية تعني حق الناس في محاسبة حكامهم ومشاركة الشعوب في اتخاذ قراراتها والتي لن تكون في مصلحة تبذير موارد الشروة الوطنية وتكديس الأسلحة بمليارات الدولارات سنوياً وتلقي التعليمات والأوامر من واشنطن.³⁷

ان الدور الأمريكي في العراق بعد عام 2003 يتضح من خلال السلوك غير القانوني في تعامله مع دولة مثل العراق بعد قيامه بتدميره لدوائر الدولة العراقية الرسمية خاصة المؤسسة العسكرية وغيرها من المؤسسات، وقد ساعد في نشر الفوضى بين اوساط المجتمع واستخدامه المفرط بالقوة ضد المواطنين، وهذا بدوره ينعكس سلباً على التأقلم مع هذا التغيير الجذري في هيكلية البنى الرئيسية الداعمة لثقافة المجتمع وكذلك في ترسيخ الديمقراطية وتنامي ظاهرة النظام السياسي الهجين.

الخاتمة:

يمكن القول ان عملية التحول الديمقراطي في ظل الانظمة الدكتاتورية والاستبدادية لها ابعاد كبيرة خاصة فيما يتعلق بالبعد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وكيفية التعاطي مع هذا التغيير المفاجئ والتأقلم في ظل هشاشة الوضع الداخلي، مما سمح بنشر الفوضى والتدخل الخارجي ببعديه الاقليمي والدولي، مما ترك الباب مفتوحاً على جميع الاحتمالات من خلال التدخلات في شؤونه الداخلية خاصة في عملية التحول الديمقراطي والتي سوف تكون بارادة خارجية تحدد مسار عملية التحول الديمقراطي في العراق.

ان التغيير في النظام السياسي العراقي جاء نتيجة لفوضى انهكت مسار عملية الحكم لنظام الحزب الواحد، وكذلك التفاوت في طبقات المجتمع، مما سمح بحدوث اختلالات في بنوية تركيبة المجتمع، وهذا يدل على جاهزية استغلال الفرصة السانحة للدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل بذرائع معاناة المجتمع خاصة في مجال حقوق الانسان وغيرها.

أن عملية الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في العراق بعد عام 2003 وترسيخه على النحو الذي يضمن استمراريته واستقراره هي في الأغلب الأعم عملية معقدة وتستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً، ولذلك فإن مجرد الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي لا تعنى بالضرورة قيام نظام ديمقراطي راسخ ومستقر، حيث أن ذلك له شروط ومتطلبات عديدة لا بد من توفيرها وإنضاجها.

الهوامش

- 1 - غادة الحلايقة، مفهوم الديمقراطية، 2018، على الرابط الالكتروني التالي: <https://mawdoo3.com>
- 2 - د. محمد ابراهيم العساف، الديمقراطية في الفكر العربي المعاصر، الطبعة الاولى، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2013، ص 15.
- 3 - د. شاهر اسماعيل الشاهر، الديمقراطية وتجلياتها: الاشكال التي ظهرت بها والابعاد التي ذهبت اليها، بحث منشور، برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2017، على الرابط الالكتروني التالي: <https://democraticac.de>
- 4 - شيرين احمد، تعريف الديمقراطية، 2014، على الرابط الالكتروني التالي: <https://mawdoo3.com>
- 5 - د. حسنين توفيق ابراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، على الرابط الالكتروني: <http://studies.aljazeera.net>
- 6 - نقلا عن د. حسنين ابراهيم توفيق، التحول الديمقراطي من منظور عربي، القاهرة، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الاهرام، العدد (73)، 2019، على الرابط التالي: <http://democracy.ahram.org.eg>
- 7 - ابراهيم غريابة، التحول الديمقراطي في العراق، 2007، مركز الجزيرة للدراسات على الرابط الالكتروني: <https://www.aljazeera.net>
- 8 - د. زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي، بحث منشور، مجلة مداد الاداب، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (14)، 2018، ص 577-578.
- 9 - د. خالد عليوي جواد، متطلبات التحول الديمقراطي في العراق، بحث منشور، العدد (1)، مجلة الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، كربلاء، 2004، ص 6.
- 10 - د. زياد جهاد حمد، مصدر سبق ذكره، ص 578.
- 11 - المصدر السابق.
- 12 - د. حسنين ابراهيم توفيق، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مصدر سبق ذكره.
- 13 - نبيل كريش، دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وابعاده الداخلية والخارجية، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007، ص 113.
- 14 - مجاهد هاشم يحيى، النظام الفيدرالي والتحول الديمقراطي في العراق 2005-2015، بحث منشور في برنامج دعم البحث العربي، 2017، ص 2، على الرابط الالكتروني: <https://www.arab-reform.net/ar/file/1931/download?token=0Tyj2qPq>
- 15 - د. ناظم نواف، سيادة العراق الوطنية.. الواقع- وآفاق المستقبل، مجلة السياسة والدولية، العدد (21)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2012، ص 74.
- 16 - ميثاق مناحي، السيادة العراقية والاختراق من الاسفل، مقال منشور على شبكة النبا المعلوماتية، 2016، على الرابط الالكتروني: <https://annabaa.org/arabic/authorsarticles>
- 17 - محمد عبد العاطي، ظروف كتابة مسودة الدستور العراقي، مقال منشور على الرابط الالكتروني التالي: <https://www.aljazeera.net/specialfiles>
- 18 - د. بشرى حسين صالح، الدستور العراقي النافذ للعام 2005 بين التحديات والفرص (الباب الثالث: الفصل الاول والفصل الثاني) نموذجاً، بحث منشور ضمن مؤتمر الاصلاح التشريعي طريق نحو الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، جامعة الكوفة، كلية القانون، 2018، ص بلا.
- 19 - د. عدنان السراج، الدستور العراقي وفرص التعديل، جريدة الصباح الجديد، 2016، على الرابط الالكتروني: <https://newsabah.com/newspaper/91320>
- 20 - كمال القصير، التوافق السياسي وبناء الدولة في التجارب المغاربية، بحث منشور، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص 3، على الرابط الالكتروني: <http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015>
- 21 - علي عرمش، الترابط الجدلي بين المحاصصة والتوافق السياسي، مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.iraqicp.com/index>
- 22 - نبيل كريش، مصدر سبق ذكره، ص 154-155.
- 23 - المصدر نفسه، ص 156.
- 24 - لقاء ياسين حسن، دولة المكونات في العراق بعد عام 2003 الواقع والمستقبل، بحث منشور، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2016، على الرابط الالكتروني: <https://democraticac.de/?p=36858>
- 25 - نبيل كريش، مصدر سبق ذكره، ص 159.
- 26 - د. رهبة اسودي حسين، الفساد الاداري والمالي في العراق (دراسة اجتماعية- سياسية)، بحث منشور، 2011، ص 104، على الرابط الالكتروني: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=77983>
- 27 - غازي فيصل ال سكوتي، الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية، بحث منشور، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص 6، على الرابط الالكتروني: <http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2019/2/26>
- 28 - نبيل كريش، مصدر سبق ذكره، ص 171-172.
- 29 - المصدر السابق، ص 189.
- 30 - سهيلة عبد الانيس، في معوقات التحول الديمقراطي في العراق (دراسة في المعوقات الداخلية)، المجلة السياسية والدولية، العدد (7)، الجامعة المستنصرية، 2007، ص 124-126.
- 31 - د. دنيا جواد، الارهاب في العراق (دراسة في الاسباب الحقيقية: دراسة تحليلية لاسباب الارهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسية)، مجلة العلوم السياسية، العدد (43)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011، ص 130-132.
- 32 - نبيل كريش، مصدر سبق ذكره، ص 183.
- 33 - نبيل كريش، المصدر السابق، ص 208.

³⁴ -معمّر فيصل خوري، التغلغل الإيراني في العراق: الدوافع والأشكال وادوات التأثير، بحث منشور، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2016، على الرابط الإلكتروني:

<http://rawabetcenter.com/archives/27905>

³⁵ -د. حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص بلا.

³⁶ -نبيل كريش، مصدر سبق ذكره، ص 2015.

³⁷ -عبد الوهاب حميد رشيد، اشكالية التحول الديمقراطي في العراق، بحث منشور، الحوار المتمدن، العدد (4141)، 2013، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=366731&r=0>